Forensic Justice And Socio-Legal Research Journal
LEXFORENSICA
Vol. 3, No. 1, pp. 52-65 | JULY 2026
DOI: https://doi.org/10.33102/48wets46

الصومال والتحديات الاقتصادية: دراسة حول استغلال الموارد الطبيعية وتخفيف حدة الفقر

SOMALIA AND ECONOMIC CHALLENGES: A STUDY ON NATURAL RESOURCE EXPLOITATION AND POVERTY ALLEVIATION

[i,ii]*Muktar Shek Abdurahiman & [i,iii]Mahmoud Mohamed Ali Mahmoud Edris

[i]Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia (USIM), 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia
[ii]Faculty of Syariah and Law, Raaso University, Raaso, Somali Region, Ethiopia
[iii]Faculty of Shariah and Law, University Dongola, Sudan

*(Corresponding author) e-mail: saamix99@gmail.com

Article history:
Submission date: 16 December 2025
Received in revised form: 2 March 2026
Acceptance date: 15 May 2026
Available online: 31 July 2026

Keywords:
Somalia, economy, challenges, exploitation, poverty, al-Ṣūmāl, al-Iqtiṣād, at-Taḥaddiyāt, Istiġlāl, al-Faqr

Funding:
This research did not receive any specific grant from funding agencies in the public, commercial, or non-profit sectors.

Competing interest:
The author(s) have declared that no competing interests exist.

Cite as:
Abdurahiman, M. S., & Mahmoud Edris, M. M. A. (2026). As-Sumal wa at-tahaddiyat al-iqtisadiyyah: Dirasah haul istighlal al-mawarid at-tabi'iyyah wa takhfif hiddat al-faqr: Somalia and economic challenges: A study on natural resource exploitation and poverty alleviation. *LexForensica: Forensic Justice and Socio-Legal Research Journal, 3*(1), 52–62.
https://doi.org/10.33102/48wets46

© The authors (2026). This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY NC) (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact penerbit@usim.edu.my.

SDG Elements:
No Poverty

ABSTRACT

This study examines the critical economic challenges confronting Somalia and evaluates strategies to leverage its vast, unexploited natural resources—including livestock, agriculture, fisheries, and minerals—for sustainable socio-economic development. The core problem driving this research is systemic security instability, primarily fueled by clan conflicts, political fragility, and armed groups such as Al-Shabaab, which has severely disrupted infrastructure, discouraged foreign investment, and exacerbated extreme poverty. Grounded in the economic principle that capital requires a secure environment to thrive, this paper aims to analyze the interplay between political stability, resource management, and social protection mechanisms. Methodologically, it employs a combined qualitative descriptive-analytical framework: the descriptive approach diagnoses current socio-economic vulnerabilities, while the analytical framework assesses resource exploitation viability alongside Islamic social finance tools. The main findings indicate that while traditional sectors remain constrained by security threats and governance deficits, integrating Islamic economic instruments—specifically Zakat, Waqf, and Islamic microfinance—offers a viable, transformative pathway to redistribute wealth, finance infrastructure, and empower small enterprises. Globally, this research holds significant relevance as a vital case study on conflict-affected and fragile states, demonstrating how Islamic social finance and strategic resource governance can serve as an innovative model for poverty alleviation and post-conflict economic recovery in similar developing nations. Ultimately, the study concludes that achieving long-term national prosperity requires unified political reforms, anti-corruption measures, and institutionalized resource frameworks.

ملخّص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى بحث التحديات الاقتصادية الحرجة التي تواجه جمهورية الصومال، وتقييم الاستراتيجيات الكفيلة بالاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية الهائلة غير المستغلة—بما في ذلك الثروة الحيوانية والزراعية والسمكية والمعدنية—لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والحد من الفقر .وتكمن المشكلة المحورية التي تتناولها الدراسة في حالة عدم الاستقرار الأمني الهيكلي الناتج عن النزاعات القبائلية والهشاشة السياسية، فضلاً عن تهديدات الجماعات المسلحة كحركة الشباب؛ وهي عوامل أدت إلى تدمير البنية التحتية، وإعاقة الاستثمار الأجنبي، وتفاقم الفقرقعقع .وانطلاقاً من المبدأ الاقتصادي الذي يقر بأن رأس المال يتطلب بيئة آمنة للنمو، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التداخل بين الاستقرار السياسي، وإدارة الموارد الطبيعية، وآليات الحماية الاجتماعية .ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحثان المنهج الكيفي الوصفي التحليلي؛ حيث خُصص المنهج الوصفي لتشخيص الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وهشاشة المجتمع، بينما أُعين المنهج التحليلي لتقييم جدوى استغلال الموارد الطبيعية وأدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي .وأظهرت أبرز نتائج الدراسة أنه في ظل القيود التي تفرضها التهديدات الأمنية وضعف الحوكمة على القطاعات التقليدية، فإن دمج أدوات الاقتصاد الإسلامي—ولا سيما الزكاة والوقف والتمويل الأصغر الإسلامي—يمثل مساراً استراتيجياً لإعادة توزيع الثروة، وتمويل البنية التحتية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وتكتسب هذه الدراسة أهمية عالمية باعتبارها حالة دراسية مرجعية للدول النامية المتأثرة بالنزاعات والهشاشة، حيث تقدم نموذجاً مبتكراً لكيفية توظيف التمويل الاجتماعي الإسلامي والحوكمة الرشيدة للموارد في تحقيق التعافي الاقتصادي والحد من الفقر .وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق الرفاه الاقتصادي والاستقرار وطني طويل الأجل يتطلب إصلاحات سياسية شاملة، ومكافحة الفقر والرعاية المؤسسية لإدارة الموارد.

مقدمة

لاشك أنّ جمهورية الصومال تواجه تحديات اقتصادية هائلة التي تعيق جهودها في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين معيشة سكانها. ويعتمد نجاح الصومال في هذا المجال بشكل كبير التركيز على قدرتها في استغلال مواردها الطبيعية، وبشكل فعّال، بالإضافة إلى مكافحة الفقر، وتعزيز الشمولية الاقتصادية. وفي هذه الورقة سنستكشف التحديات الرئيسية التي تواجه الصومال في السعي نحو التنمية الاقتصادية، وسنقدم بعض الاقتراحات حول كيفية التغلب على هذه التحديات. حيث يوفر استغلال الموارد الطبيعية فرصاً كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، خاصةً في القطاعات مثل الزراعة والثروة الحيوانية، والسمكية، والتعدين. ومع ذلك، يتعين على الصومال التعامل مع التحديات الكبيرة ومعالجتها التي تواجهها في هذا السياق، بما في ذلك التهديدات الأمنية المستمرة، والتحديات البنية التحتية، وضعف الحوكمة، وانعدام الاستقرار السياسي.

وسيتم في هذه الورقة دراسة مشكلة تواجه الصومال المتمثلة في كيفية استغلال مواردها الطبيعية بشكل فعّال لتحقيق التنمية المستدامة، ذلك مع التركيز بشكل خاص على التحديات الاقتصادية والإجراءات المقترحة لمواجهتها. سيتم تقديم تحليل شامل للوضع الحالي، مع تقديم استنتاجات وتوصيات تهدف إلى تعزيز جهود الصومال في تحقيق التنمية الاقتصادية والحدّ من الفقر.

من المعلوم أنّ الصومال تواجه تحديات اقتصادية هائلة، وتحقيق التنمية المستدامة، ما يعتمد بشكل كبير على استغلال الموارد الطبيعية بشكل فعّال ومكافحة الفقر. وسوف يتناول الباحث على أبرز هذه المعوقات:

وبناء عليه سوف يقسم الباحث على أساسه إلى محاور رئسية.

الموارد الطبيعية لدولة الصومال

الأرض في الاستخدام الشائع يُقصد بها الجزء اليابس من سطح الكرة الأرضية، أما في الاقتصاد فلها معنى أعمّ من ذلك، إذ غالباً ما يُشار إلى الأرض بأنها كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل فيها الإنسان في إيجادها، فالأرض تشمل كل ما أوجده الله جل وعلا ووهبه لخلقه وسخّره لهم، وعليه فلا يقتصر مفهومها على ما يعرف باليابسة، بل يشمل الأرض المعروفة وما في باطنها من معادن، وما على سطحها من غابات وموارد مائية وثروات طبيعية، كما يشمل البحار والأنهار وما فيها من ثروات. وعليه، فالأرض مفهوم عام يشمل كل ما ليس للإنسان عمل في إيجاده (Ghazi Al-Tawbah, 1985).

تزخر الصومال بإمكانات طبيعية وبشرية هائلة، ما يؤهلها لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن جزءاً كبيراً من هذه الإمكانات لا يزال غير مستغل بالشكل المطلوب، مما يحد من مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة. ومن أبرز هذه الموارد ما يلي:

الثروة الحيوانية

ولقد كانت الصومال تمتلك ثروة حيوانية هائلة، حيث تشكل الأراضي الرعوية 69% من مساحتها، ومعظمها من الأغنام والماعز والإبل، وقد تراجعت نتيجة الحرب والنزاعات وعوامل الجفاف والتصحر. ورغم ذلك تمتلك الصومال نحو 60 مليون رأس من الماشية وفقاً للتقديرات الرسمية الأخيرة. ويعتمد جل الاقتصاد الصومالي على الرعي والثروة الحيوانية من الإبل والبقر والغنم، حيث يعتمد 75% من السكان على الرعي، ولهذا فللرعي مكانة اجتماعية خاصة في الصومال، كما ارتبط اسم الصومال بالثروة الحيوانية منذ قديم الزمان، إذ تمثل العمود الفقري للاقتصاد الصومالي، وتساهم بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وتلعب دوراً مهماً في تنمية اقتصاد البلاد، كما تعد مصدر رزق لكثير من الصوماليين، ولا سيما أهل الأرياف (الرُّحل) الذين ينتقلون من منطقة إلى أخرى ومن وادٍ إلى آخر بحثاً عن الكلأ

ومصادر المياه لمواشيهم. وبناءً عليه، يشتهر الصوماليون بتربية المواشي في البوادي ويعتمدون على ما تدره عليهم من الألبان واللحوم وغيرها من المنافع الحيوانية، وبما أن شريحة كبيرة من المجتمع الصومالي تعتمد على هذه الثروة، فإن الحكومة الصومالية أولتها أهمية بالغة منذ الاستقلال، وجعلتها ضمن أولوياتها (Politics-DZ, 2021).

ومن جهة أخرى، تعد الصومال من الدول الرائدة في قطاع تربية المواشي، إذ يبلغ إجمالي ثروتها الحيوانية نحو 39.8 مليون رأس، ونتيجة لذلك تخصص نحو 90% من الأراضي الصالحة للاستغلال الزراعي للرعي، الأمر الذي يؤثر سلباً في القطاع الزراعي (Turk Press, 2018).

القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي من أهم الموارد الطبيعية في الصومال، حيث يستحوذ على أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لكثرة الأراضي الصالحة للزراعة، خاصة في ضفاف الأنهار، إذ تقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 12% من المساحة الكلية، أي ما يقارب ثمانية ملايين هكتار، ويمثل الموز والذرة والقمح والمانجو وقصب السكر أهم المحاصيل الزراعية في الصومال، ويزرع معظمها لتلبية احتياجات السوق المحلية، بينما يصدر بعضها إلى الخارج، مثل الموز وقصب السكر والبخور (Mogadishu Center for Research and Studies, 2016).

وبناءً عليه، هناك طريقتان رئيسيتان يعتمد عليهما النظام الزراعي في الصومال؛ الأولى تعتمد على الري المستمر من نهري شبيلي وجوبا، وتقدر مساحتها بحوالي 70,000 هكتار، ويعرف هذا النمط بالزراعة التجارية، ويأتي الموز في مقدمة الصادرات الزراعية الصومالية، حيث بلغ حجم صادراته نحو 80 ألف طن عام 1987 (Omar Farah, 2029).

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذه الأراضي لا يستفاد منها إلا بنسبة محدودة، إلا أن رجال الأعمال الصوماليين العائدين من الخارج بدأوا مؤخراً الاستثمار فيها، غير أن الأوضاع الأمنية لا تزال تمثل العائق الرئيس أمام تطوير القطاع الزراعي (Alsomal, 2023).

أما النمط الثاني من الزراعة فيعتمد على مواسم الأمطار الموسمية، وتتراوح كميات الأمطار السنوية بين 800–50 ملم، وتزداد هذه الكمية كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، ومن أهم المحاصيل في هذا الموسم الحبوب والذرة الرفيعة واللوبيا وغيرها. إلا أن هذا النمط كثيراً ما يتعرض لموجات الجفاف، كما حدث خلال النصف الثاني من عام 1983، ولذلك لا تتجاوز نسبة استغلال الأراضي الزراعية حوالي 2%من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة، وفقاً لتقديرات الخبراء (Alsomal, 2018).

وتعتمد الصومال بصورة رئيسية على تصدير رؤوس الماشية، ولا سيما إلى دول الخليج العربي واليمن، إلا أن هذه الثروة الحيوانية الضخمة تتعرض في كثير من الأحيان إلى معدلات نفوق مرتفعة بسبب موجات الجفاف. وتشير بعض الدراسات إلى أن الموقع الجغرافي للصومال يسهم في تكرار موجات الجفاف التي تسببت في تجويع وتشريد ملايين السكان، ويرجع ذلك إلى تأثير التيارات البحرية والرياح الجافة التي تحد من تكثف بخار الماء وفرص هطول الأمطار (Karar, 2015).

كما يتميز المناخ الصومالي بارتفاع درجات الحرارة طوال العام، إذ تصل إلى أربعين درجة مئوية في بعض المناطق، وتتراوح بين 30–15 درجة مئوية في المناطق الساحلية. وبرغم ارتفاع درجات الحرارة وتبخر المياه، فإن الرياح السائدة تتميز بقدرتها على امتصاص بخار الماء من الهواء، الأمر الذي يقلل بصورة كبيرة من فرص تكثفه وسقوط الأمطار، وهو ما يفاقم ظاهرة الجفاف في البلاد (Laha Online, 2017).

الثروة السمكية

تمتلك الصومال سواحل طويلة تمتد لحوالي 3,333 كم، حيث يمثل ساحل البحر الأحمر المطل على خليج عدن نحو 1,333 كم، في حين يمتد ساحل المحيط الهندي لحوالي 2,000 كم حتى الحدود الكينية، ولذلك يعد الساحل الصومالي أطول ساحل في الدول العربية، وثاني أطول ساحل في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا (Atoum, 2020).

وتقدر الثروة السمكية في الصومال بما يتراوح بين 200 ألف و 750 ألف طن سنوياً، في حين لا يتجاوز حجم الإنتاج الفعلي نحو 25 ألف طن فقط، الأمر الذي يعكس الإمكانات الكبيرة غير المستغلة في هذا القطاع. وتتركز مهنة صيد الأسماك، خاصة في السواحل الشمالية، حيث لا تتجاوز نسبة العاملين فيها 1% من إجمالي القوى العاملة، ومن أهم أنواع الأسماك: التونة، والسردين، والروبيان، كما تمثل المنتجات السمكية حوالي 4% من قيمة الصادرات. وقد دفعت موجات الجفاف المتكررة بعض الرعاة إلى التحول نحو مهنة صيد الأسماك، كما تتميز الصومال بتنوع الحياة البرية، التي تشمل الفيلة، والأسود، والفهود، والزراف، والحمار الوحشي، وفرس النهر، والتماسيح، إضافة إلى أنواع متعددة من الثعابين، أشهرها الكوبرا (Alsomal, 2017).

القطاع الصناعي في الصومال

إذا كانت الثروة الحيوانية والزراعية تحتلان المرتبتين الأولى والثانية في الاقتصاد الصومالي، فإن القطاع الصناعي لا يتمتع بالقوة المطلوبة، ويرجع ذلك إلى غياب الحكومة المركزية والحروب الأهلية التي شهدتها البلاد خلال العقود الثلاثة الماضية. ومع ذلك، يساهم القطاع الصناعي في إنتاج وتعليب المواد الغذائية وإعادة تصنيعها وتجهيزها للتصدير، بما يوفر للدولة مورداً مالياً مهماً.

وعلى الرغم من التحديات، شهد النشاط الصناعي تحسناً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، حيث أعيد افتتاح عدد من المؤسسات الصناعية، كما أنشئت مصانع جديدة في مختلف أنحاء البلاد، إضافة إلى نحو 25مصنعاً في العاصمة مقديشو، تنتج سلعاً متنوعة، مثل المعكرونة، والألمنيوم، والمياه المعدنية، والأكياس البلاستيكية، والصابون، ومواد التنظيف، وفرش الإسفنج، والحلويات، ومنتجات الجلود وغيرها (Qasim Ahmed Sahal, 2014).

كما تشير الدراسات الحديثة إلى عودة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوتيرة متسارعة، نتيجة التحسن النسبي في الوضع الأمني في بعض المناطق، بعد أن أدت الحرب الأهلية إلى تدمير ما يقارب 53مصنعاً كانت تمثل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، وأسهمت في توفير فرص العمل للشباب. وتشمل هذه الصناعات إنتاج القوارب، وخزانات المياه، والمشروبات، والأدوات البلاستيكية، والإسفنج، وتعليب الأسماك، والصابون، ومساحيق الغسيل، وغيرها، ويملك معظمها القطاع الخاص، بعد أن كانت ملكيتها تعود إلى القطاع العام قبل اندلا ع الحرب الأهلية (Qasim Ahmed Sahal, 2014).

قطاع التعدين والطاقة

تعد الصومال من الدول الغنية بالموارد المعدنية، حيث تتوافر فيها معادن متعددة، من أهمها: اليورانيوم، والنحاس، والحديد، إضافة إلى احتياطيات من النفط والغاز الطبيعي. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت خلال الفترة الممتدة بين عامي 1986–1969 وجود كميات كبيرة من هذه الموارد، ومن أبرزها الحديد الخام في إقليم باي، والنحاس في إقليم سناغ، والرصاص في الأقاليم الشرقية، واليورانيوم في إقليم جلجدود، والجبس في مدينة بربرة، إضافة إلى أحجار السيبوليت في منطقة عيل بور، والفوسفات في إقليم باي، والكوارتز، والرصاص والزنك في شمال غرب البلاد.

أما احتياطيات النفط والغاز، فلم تستغل حتى الآن بالشكل الأمثل، إلا أن الحكومة الصومالية بدأت في السنوات الأخيرة بإبرام اتفاقيات مع عدد من الشركات الدولية للتنقيب عن النفط والغاز في مناطق مختلفة من البلاد، مع استمرار الإجراءات الرامية إلى استثمار هذه الموارد في دعم البنية التحتية والتنمية الاقتصادية (Alsomal, 2017).

وقد أدت العوامل الطبيعية، ولا سيما الجفاف، إلى إضعاف قطاع الصناعات التحويلية، خاصة الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي والثروة الحيوانية والسمكية، مثل تعليب اللحوم، وتعليب الأسماك، وتصنيع الخضروات والفواكه، ومنتجات الألبان، والجلود، والمشروبات، والمنسوجات، وإنتاج زيوت الطعام، الأمر الذي أثر في مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني (Turk Press, 2018).

التحديات الأمنية

لا شك أن التحديات الأمنية تشكل التهديد المباشر للاستقرار والنمو الاقتصادي في الصومال، الأمر الذي يستدعي تعزيز الاستقرار السياسي والأمني من أجل تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار والتنمية الاقتصادية. وتعد التحديات الأمنية في الصومال من القضايا المستمرة والمعقدة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب والعوامل، ومن أبرزها ما يأتي:

الجماعات المسلحة

تعد حركة الشباب من أبرز التهديدات الأمنية في الصومال، إذ ترتبط بتنظيم القاعدة، وتشن هجمات منتظمة ضد الحكومة الصومالية، والقوات الأجنبية، والمدنيين. كما تعد من أخطر الجماعات المسلحة في شرق إفريقيا، وقد تأسست في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم تطورت بسرعة لتصبح أحد أهم أطراف الصراع في الصومال (Muhameds Habaza, 2024).

ومن أبرز مظاهر تهديدات حركة الشباب ما يأتي:

الهجمات الإرهابية

تشتهر حركة الشباب بتنفيذ العمليات الانتحارية والتفجيرات التي تستهدف المؤسسات الحكومية، والقوات الأجنبية، والأهداف المدنية، مثل الفنادق والمطاعم، وغالباً ما تسفر هذه العمليات عن خسائر بشرية ومادية جسيمة.

ومن أبرز هذه الهجمات:

أ. تفجير أحد فنادق مقديشو في 20 مارس 2015، والذي أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من 70 شخصاً، من بينهم وزير ونائبان في البرلمان.

ب. تفجير وسط العاصمة مقديشو في 14 أكتوبر 2017، الذي أدى إلى مقتل أكثر من 130 شخصاً وإصابة أكثر من 300 شخص، واتهمت الحكومة الصومالية حركة الشباب بالوقوف وراء الهجوم، رغم أن الحركة لم تعلن مسؤوليتها عنه.

ج. تفجير نقطة تفتيش مزدحمة في مقديشو بتاريخ 28 ديسمبر 2019، والذي أسفر عن وفاة أكثر من 70 شخصاً وإصابة عدد كبير من المدنيين (Alami, 2024).

الارتباط بتنظيم القاعدة

ترتبط حركة الشباب بتنظيم القاعدة، الأمر الذي عزز قدراتها في مجالات التخطيط والتمويل والتجنيد، وجعلها جزءاً من شبكة إرهابية عابرة للحدود. ففي فبراير 2012 أعلن زعيم الحركة مختار أبو الزبير مبايعة تنظيم القاعدة بقيادة أيمن الظواهري من خلال تسجيل صوتي نُشر عبر شبكة الإنترنت، وردّ الظواهري بتسجيل مرئي رحب فيه بانضمام الحركة إلى تنظيم القاعدة، وذلك في وقت كانت الحركة تتعرض لضغوط عسكرية أجبرتها على الانسحاب من عدد من مواقعها (Abdel Halim, 2020).

ولا تقتصر تهديدات حركة الشباب على الداخل الصومالي، بل تمتد إلى دول الجوار، ولا سيما كينيا، حيث نفذت الحركة عدداً من الهجمات الإرهابية البارزة، من أهمها الهجوم على مركز *Westgate* التجاري في نيروبي عام 2013، والهجوم على جامعة غاريسا عام 2015.

وعليه، فإن مواجهة تهديدات حركة الشباب تتطلب تعاوناً دولياً وإقليمياً فاعلاً، إلى جانب استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الحكومة الصومالية، ودعم الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

هشاشة النية التحتية

تعاني الصومال ضعف البنية التحتية، وهو تحدٍ كبير يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. يمكن تسليط الضوء على عدة جوانب تتعلق بهذا الموضوع:

أ. النقل والمواصلات:الطرق: معظم الطرق في الصومال غير ممهدة وتفتقر إلى الصيانة الدورية، مما يجعل التنقل بين المدن والقرى صعبًا ويؤثر سلبًا على حركة البضائع والأفراد.

ب. على الرغم من امتلاك الصومال عدداً من الموانئ المهمة، وفي مقدمتها ميناء مقديشو، فإن البنية التحتية للموانئ لا تزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتحديث بما يتلاءم مع متطلبات التجارة البحرية والنقل الدولي (Al Jazeera, 2017).

ج. المطارات: عدد المطارات العاملة قليل، وتفتقر إلى التجهيزات اللازمة لتوفير خدمات طيران عالية الجودة، مما يؤثر على الاتصال الجوي الدُّوَلِيّ والداخلي.

د. المياه والصرف الصحي: تفتقر العديد من المدن الصومالية إلى أنظمة صرف صحي حديثة وفعالة، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم المشكلات الصحية والبيئية، ويزيد من احتمالية انتشار الأمراض والأوبئة (Laha Online, n.d.).

هـ. التوصيات لتحسين البنية التحتية: الاستثمار في مشروعات البنية التحتية: ضرورة جذب الاستثمارات المحلية والدولية لتحسين وتطوير البنية التحتية في جميع القطاعات.

و. تعزيز الشراكات: العمل مع المنظمات الدولية والحكومات الأجنبية لتنفيذ مشروعات تنموية كبرى.

ز. التخطيط الاستراتيجي: وضع خطط استراتيجية شاملة لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ح. تشجيع الطاقة المتجددة: الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية والرياح لتوفير مصادر طاقة مستدامة.

ط. تعزيز الشفافية والمساءلة: لضمان تنفيذ مشروعات البنية التحتية بكفاءة وفعالية، مع مكافحة الفساد.

تحسين البنية التحتية يعد مفتاحًا للنمو الاقتصادي والاجتماعي في الصومال، ويستلزم جهودًا متكاملة من جميع الأطراف لتحقيق التنمية المستدامة.

عدم الاستقرار السياسي

تعاني الصومال عدم استقرار سياسي طويل الأمد، حيث تتكرر النزاعات بين الحكومة المركزية والفصائل الإقليمية المختلفة، مما يؤدي إلى ضعف الحكومة المركزية وصعوبة تنفيذ السياسات الأمنية الفعالة. تتطلب مواجهة التحديات الأمنية في الصومال تطوير هياكل سياسية شاملة تشجع الحُوَار والتعاون بين مختلف القبائل والمجموعات الإقليمية. يمكن أن يسهم التكامل السياسي في بناء مشهد سياسي موحد ومستقر بفضل تعزيز بيئة تُسمع فيها الأصوات المتنوعة وتُؤخذ في الاعتبار وضع اتفاقيات تضمن توزيع السلطة بشكل عادل بين جميع الأطراف، مما يعزز التوازن والعدالة (Al-Atoum, 2020). الإصلاحات الدستورية: تنفيذ إصلاحات دستورية تدعم مشاركة جميع المكونات الاجتماعية والسياسية في العملية السياسية.حيث طفقت الصومال تلك الإصلاحات ووافق برلمان الصومال على تعديلات دستورية تشمل تغيير نظام الحكم من البرلماني إلى الرئاسي، واعتماد نظام الاقتراع العام المباشر، وتمديد المدّة الرئاسية من 4 سنوات إلى 5. وأقر البرلمان هذه التعديلات، اليوم السبت، بموافقة 254 صوتا من أصل 275 عضوا في مجلس الشعب، بالإضافة إلى 42 من أصل 45 عضوا في مجلس الشيوخ، وفقا لما أعلنه رئيس مجلس الشعب (البرلمان) شيخ آدم محمد نور مادوبي (Qatar News Agency, 2024).

التعديلات الدستورية التي تم إقرارها في الصومال تمثل تغييرًا جوهريًا في نظام الحكم. الانتقال من نظام برلماني إلى رئاسي واعتماد نظام الاقتراع العام المباشر، بالإضافة إلى تمديد الحقبة الرئاسية من 4 سنوات إلى 5، يظهر توجهًا نحو تعزيز سلطة الرئيس وتغيير آلية اختيار القيادة السياسية (Halane, 2024).

تعليق على هذه التعديلات:

أ. تحول في الهيكل السياسي : الانتقال من نظام برلماني إلى رئاسي يعني أن الرئيس سيحصل على صلاحيات أكبر، مما قد يؤدي إلى تقليل دور البرلمان في صنع القرارات. هذا التغيير يمكن أن يؤدي إلى تسريع عملية اتخاذ القرار، ولكنه قد يثير مخاوف حول تركز السلطة في يد الرئيس.

ب. نظام الاقتراع العام المباشر: اعتماد نظام الاقتراع العام المباشر يعزز من ديمقراطية العملية الانتخابية ويمنح المواطنين دورًا أكبر في اختيار قيادتهم. هذا يمكن أن يزيد من شرعية الحكومة في نظر الشعب ويعزز الثقة في النظام السياسي.

ج. تمديد المدّة الرئاسية : تمديد الحقبة الرئاسية من 4 سنوات إلى 5 سنوات يمكن أن يوفر الاستقرارالسياسي، مما يمنح الحكومة وقتًا أطول لتنفيذ سياساتها وبرامجها. ومع ذلك، قد يثير هذا التغيير مخاوف حول إمكانية استغلال السلطة وتثبيتها لفترة أطول.

مكافحة الفساد

يعد الفساد عاملا مهما يعيق التنمية الاقتصادية ويقوض الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الاقتصادية. لذا، يجب مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة. وذلك بفضل معالجة هذه التحديات واستغلال الفرص المتاحة، يمكن للصومال تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر وتحسين معيشة السكان. حيث كشفت تحقيقات أولية، وَفْقاً لِ تقرير للمراجع العام (حكومي)، عن خسائر مالية من جرّاءِ الفساد خلال السنوات الخمس الماضية، أي منذ بدء النظام المالي الإلكتروني، إذ بلغت نحو 21 مليون دولار في ثلاث مؤسسات حكومية فقط (Sipahi, 2024).

وهذا التحقيق قاد النيابة العامة إلى توجيه اتهامات ل-18 مسؤولا كانوا موظفين في وزارة المالية والبنك المركزي ودائرة الهجرة والجنسيات، وجرى اعتقال 9 منهم، فيما اتُّهم البقية غيابا، وبينهم مديران سابقان لدائرة الهجرة والجنسيات. ومع ذلك يساءل بعض المهتمين في هذا الشأن مدى جدية الحكومة في هذه الحملة؟ أيا كان الأمر فسوف تتضح الأمور لاحقا. ولكن يحثّ على الحكومة أن تضع مسألة مكافحة الفساد في أولى أولوياتها باعتباره من أهم العوامل التي تعيق تنمية البلد وتطوره.

وهذه العوامل الخمسة التي عدها الباحث ليست على سبيل الحصر بل هناك عوامل أخرى تساهم في إعاقة التنمية مثل: الجهل وقلة الوعي والفقر والتدخل الخارجي وغيرها (Sipahi, 2024).

وكذلك تعزيز دور المجتمع المدني: يمكن أن يلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في مراقبة جهود مكافحة الفساد والضغط من أجل تنفيذ الإصلاحات. الشفافية والمشاركة المجتمعية ضرورية لضمان نجاح أي حملة ضد الفساد.

في الختام، على الحكومة أن تضع مسألة مكافحة الفساد في أولى أولوياتها لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين. الشفافية والمساءلة يجب أن تكونا أساس العمل الحكومي لضمان مستقبل أفضل.

دور المبادئ الاقتصادية الإسلامية في مواجهة التحديات الاقتصادية في الصومال

كيفية مساهمة المبادئ الاقتصادية الإسلامية (مثل الزكاة والوقف) في معالجة التحديات الاقتصادية في الصومال.

تُشكل المبادئ الاقتصادية الإسلامية إطاراً واعداً بديلاً لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه الصومال، ولاسيما في ظل تنامي نسب الفقر وضعف المؤسسات المالية الرسمية. وتُبرز الزكاة بوصفها آلية محورية لإعادة توزيع الدخل والثروة، حيث يمكنها بناء في توفير شبكات حماية اجتماعية للفئات الأشداً فقراً واحتياجاً، فضلاً عن تمويل مشاريع تنموية موجهةً للأسر المنخفضة الدخل. وتشير الدراسات إلى أن الإدارة المؤسسية الرشيدة والفعالة لجمع الزكاة وتوزيعها يمكن أن تحدث أثراً ملموسًا في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Sulub, 2022).

وفي السياق ذاته يسهم الوقف في دعم التنمية المستدامة عبر توجيه عوائده لتمويل قطاعات حيوية مثل: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية، مما يخفف الضغط عن الموازنة العامة للدولة. وتؤكد الأدبيات والمراجع المتخصصة أن تطوير وإعادة هيكلية مؤسسات الوقف في الصومال يمكن أن يوفر موارد طويلة الأجل لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المجتمعية، خاصة في ظل محدودية الموارد الحكومية (Mohamud & Mahadi, 2023; Nur & Nashwan, 2022).

إضافة إلى ذلك، يعد برنامج التمويل الأصغر الإسلامي أداة فعّالة لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير أدوات تمويل متوافقة مع الشريعة للفئات المستبعدة من الخدمات المالية التقليدية، مما يساعد على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص العمل، وانعاش الدور الاقتصادي المحلي. وقد أظهرت الدراسات أن التمويل الأصغر الإسلامي يمتلك إمكانات كبيرة للمساهمة في الحد من الفقر وتحسين مستويات الدخل في الصومال إذا تم دعمه بإطار قانوني ومؤسسي مناسب (Adam *et al.,* 2024; Xalane, 2019).

وعليه، فإن دمج أدوات الاقتصاد الإسلامي، مثل الزكاة والوقف والتمويل الإسلامي، ضمن السياسات التنموية الوطنية قد يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وتقليل الفقر، وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة وشمولًا في الصومال.

التوصيات

أ. تحسين الاستقرار الأمني والسّياسي: حيث يجب على الحكومة الصّومالية السعي الجاد على تحقيق الاستقرار الأمني والسّياسي بواسطة الحِوَار الحقيقي والتفاهم بين مختلف الأطراف السّياسية والقبلية.

ب. العمل على استغلال الإمكانات الطبيعية وتوظيفه: حيث يجب على الحكومة وضع استراتيجيات فعّالة وحقيقة نحو استغلال الموارد الطبيعية، كالثروة الحيوانية، والزراعية، والبترولية، والسّمكية والمعدنية وغيرها، ذلك عن طريق جلب الاستثمارات الخارجية وتسهيل آليات جذبه.

ج. تعزيز وإصلاح البنية التحتية: يجب الاعتناء عن توظيف البنية التحتية اللازمة كالطرق الرئيسة، والموانئ الأساسية، والمياه وغيرها لتيسير عملية التّنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د. تركيز التّعليم والتّدريب الحقيقي: حيث يجب على الحكومة التركيز على التّعليم والتّدريب المهني نحو تأهيل وتوظيف الفئة الشبابية لميدان العمل والإنتاج، الأمر الذي يساهم على انخفاض نسبة الفقر والبطالة.

هـ. تعزيز المؤسسات الصغيرة: حيث يجب توفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة في كل من النّاحية المالية والفنية، ولهذا يمكن لهذه الفئة (أصحاب المشروعات الصغيرة) نحو المساهمة الحقيقة في توفير فرص عمل جديدة، و في نفس الوقت تحسين مستوى الإنتاج والمعيشة.

و. توصي الدراسة بإنشاء إطار مؤسسي وقانوني فعال لإدارة الزكاة والأوقاف، بما يضمن توجيه الموارد نحو البرامج التنموية ومشروعات مكافحة الفقر بصورة أكثر كفاءة وشفافية.

ز. انطلاقا لِتطبيق وتوظيف هذه التوصيات المذكور، يمكن للصومال أن تتغلّب على تحدياتها التنموية، ويحقق نموًا اقتصاديًا مستدامًا ينعكس إيجابيًا على مستوى حياة مواطنيه.

ح. توصي الدراسة بتعزيز دور القطاع الخاص والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، وتوفير منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الصوم.

الخاتمة وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة

خاتمة

لاشك أن الصّومال تواجه تحديات جمّة ومعقّدة، التي من أبرزها الملف الأمني والاقتصادي، الأمر الذي يتطلّب حلولا حقيقة وشاملة نحو استغلال إمكاناتها الطبيعية لتعزيز التنمية ومكافحة العوز والبطالة.وتشمل هذا الحلول توظيف وتطوير القطاعات الضرورية للتنمية: كالزراعة، والثروة الحيوانية، والصّيد البحري، واستخراج الثروة المعدنية. كما تضمن أيضا الاهتمام الجاد بجودة التّعليم والتدريب المهني، وكذلك خلق فرص العمل، ودعم المؤسسات الصغيرة نحو تحسين مستوى المعيشة ومكافحة نسبة الفقر البطالة.

حيث تركز هذا الحلول نحو تطوير البنية التحتية الأساسية، وتحقيق الاستقرار الأمني والسّياسي، وهو أمر ضروري نحو جلب الاستثمارات الخارجية وتحسين التّنمية المنشودة. بالمضي قدمًا، يمكن للصومال أن يتحول إلى دولة أكثر استقرارًا، ورفاهية، وازدهارًا، وقادرة على توفير حياة كريمة لمواطنيها، وذلك عبر استغلال مواردها الطبيعية بشكل فعّال مع تطبيق سياسات تنموية شاملة ومستدامة.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة

تُعاني الصومال من تحديات هيكلية معقدة تعوق مسار التنمية المستدامة، وتتمثل أبرزها في ضعف البنية التحتية، والتنمية غير المتكافئة، والهشاشة الأمنية والسياسية، فضلاً عن تفشي الفساد؛ وهي عوامل أدت مجتمعة إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وحالت دون الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية الهائلة التي تمتلكها البلاد كالثروة الحيوانية والزراعية والسمكية والنفطية. هذا الواقع يفرز حاجة ماسة إلى تبني معالجات اقتصادية شمولية قادرة على تجاوز هذه العوائق وتحقيق الاستقرار التنموي.

وفي هذا السياق، تُظهر الدراسة أن تفعيل أدوات الاقتصاد الإسلامي يُعدّ حلاً استراتيجياً لمواجهة هذه التحديات؛ إذ يُسهم تطبيق الزكاة والوقف في توفير موارد مالية مستدامة للحد من الفقر ودعم الفئات الأكثر احتياجاً. كما أن تطوير مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي وتعزيز الشمول المالي يمثل دعامة أساسية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير فرص العمل، وتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي في الصومال.

References

Adam, A. A. F., Saleh, A. O. H., & Sharofiddin, A. (2024). Islamic microfinance in Somalia: Challenges, opportunities, and practices. *Al-Qanatir International Journal of Islamic Studies*, 33(4), 174–184.

Al-Jazeera. (2014, July 23). *"Reditus industriarum parvarum in Somaliam"*. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/7/23

Al-Jazeera. (2014, October 17). *"Impactus revitalizationis terrarum sterilium in progressu: Studium applicatum in Somalia"*. https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/10/17

Al-Jazeera. (2017). *"Fames in Somalia post siccitatem pastae"*. https://www.aljazeera.net/encyclopedia

Al-Jazeera. (2017, March 6). *"Siccitas et deterioratio securitatis"*. https://www.aljazeera.net/news/2017/3/6/

Alsomal. (2017). *"Farmajo: Somalia dives est mineralium et longissimum orarium in Africa habet"*. https://alsomal.net

Alsomal. (n.d.). *"Sector agriculturae in Somalia: Opportunitates et provocationes"*. https://alsomal.net

Arabic Democratic Center for Strategic, Economic and Political Studies. (2018). *"Somalia et minae ad securitatem nationalem Aegypti in regione Cornu Africae"*. https://democraticac.de/

Atoum, H. A. (2020). *"Structurae contractuum pecuniariorum apud Argentariam Salam in Somalia: Studium iurisprudentiae applicatum"*. https://e3arabi.com/

Laha Online. (n.d.). *"Fames in Somalia: Causae et effectus"*. https://www.lahaonline.com

Mohamud, Z. A. M., & Mahadi, N. F. (2023). Establishment of waqf institutions to alleviate poverty in Somalia. *Journal of Islamic Philanthropy & Social Finance, 1*(1), 1-12.

National Reports. (n.d.). Somalia stabilitatem quaerit. *Social Watch*, 86.

Nova Somalia. (n.d.). *"Sector pecudum in Somalia: Opportunitates et provocationes"*. https://alsomal.net

Nur, A. M., & Bin-Nashwan, S. A. (2022). The potential of cash waqf for poverty alleviation in Somalia. *Journal of Islamic Accounting and Business Research,* 222-234.

Politics-DZ. (2021). *"Lectio status in Somalia in Cornu Africae et eius impactus in securitatem in regione Maris Rubri"*. https://www.politics-dz.com

Sulub, Y. A. (2022, November 28–30). Exploring Islamic social finance practices in Somaliland: Issues and prospects. *UUM International Qualitative Research Conference (QRC 2022)*, Virtual Conference.

Turk Press. (2018). *"Colloquium cum legato Somaliensi Ancyrae"*. https://www.turkpress.co/node/

Xalane, A. (2019). *The role of Islamic microfinance for poverty alleviation in Mogadishu, Somalia* (Unpublished master's thesis). University of Mogadishu.